قالت العرب

وأنت تعود الي البيت، بيتك، فكر بغيرك...
(لا تنس شعب الخيام)
وأنت تنام وتحصي الكواكب، فكر بغيرك...
(ثمة من لم يجد حيزا للمنام)
وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكر بنفسك...
(قل: ليتني شمعة في الظلام)

المشهد

العدد 339 – السنة الرابعة عشرة -الأحد 25 مايو 2025 م الموافق 27 ذو القعدة 1446 هـ

شراكة استراتيجية أم خروج عن الدور الروحي؟ دعم أم تبعية؟

أسرار العلاقة المعقدة بين الكنيسة القبطية والدولة

منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أصبح دور الكنيسة فى الحياة السياسية المصرية أكثر وضوحًا، فى القضايا الاجتماعية والسياسية التى تخص الأقباط، وفى هذا التحقيق تحاول "المشهد" الإجابة على أسئلة تشغل الكثيرين حول العلاقة بين الكنيسة والحكومة وتأثير الكنيسة القبطية على الحياة السياسة، وهل تتجاوز بذلك دورها الروحى لتلعب دورًا مؤثرًا فى الشأن العام؟

كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير حدثًا فارقًا فى تاريخ الأمة المصرية، وشهد المجتمع بعدها تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى من بينها زيادة مساحة التعاون بين الدولة والكنيسة، عبر دعم الكنيسة بشكل واضح لرئيس الجمهورية الحالى عبدالفتاح السيسي، فى انتخابات ٢٠١٤، ودعوة الكنيسة لأتباعها إلى المشاركة بكثافة فى الانتخابات. هذا التداخل بين الكنيسة والسياسة لقى ترحيبًا من بعض الأقباط بوصفه خطوة نحو استقرار البلاد، وحماية لهم من التهميش، بينما رأى آخرون أن الكنيسة بهذا التدخل تفقد حيادها الروحي.

العلاقة الحالية مع الدولة من أفضل المراحل التى مرت بها الكنيسة منذ عام ١٩٥٢م

الأب بولس عوض: دورنا كرجال دين تقديم الإرشاد الروحي، ولكن لا يمكننا تجاهل واقع سياسى يؤثر على حياتنا اليومية

ماركو الأمين: الكنيسة ليست معنية بصياغة القوانين، ولكنها مسؤولة عن ضمان حياة أفضل لأبنائها

الكاهن ميخائيل الأنطوني: يجب أن تظل محايدة. ولا ينبغى لنا أن نكون جزءًا من صراعات السياسة

دعم الاستقرار

المتابع للمواقف السياسية للكنيسة المصرية فى السنوات الأخيرة يجد أنها تركز على دعم الاستقرار السياسى أكثر من أى شيء آخر، وتعتبر الحكومة الحالية، ممثلة فى الرئيس السيسي، هى الأقدر على ضمان استقرار البلاد ومصالح الأقباط. فى انتخابات ٢٠١٨، عادت الكنيسة لتؤكد دعمها للرئيس السيسي، ودعت الأقباط للمشاركة المكثفة، معتبرة أن استقرار الدولة يعود بالنفع على الجميع.

وهذا الأمر لا يعنى أن الكنيسة كانت بعيدة عن الحياة السياسية فى مصر بشكل كامل فى العهود السابقة، فمنذ عقود، تعتق الكنيسة المصرية مواقف سياسية مدافعة عن حقوق الأقباط، سواء كان ذلك فى مواجهة التمييز، أو فى دعم القوانين التى تضمن حقوقهم. وبعد ٢٠١١، قدمت الكنيسة مطالب فى مجالات متعددة، مثل: الحق فى بناء الكنائس، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية للأقباط.

وأكد البابا تواضروس فى أكثر من مناسبة، على أحقية الأقباط فى بناء الكنائس، على قدم المساواة مع المسلمين. وهو ما استجابت له الحكومة المصرية عبر قانون بناء الكنائس فى عام ٢٠١٦، والذى عدّ خطوة مهمة، نحو حل المشكلة المزمنة التى كان يواجهها الأقباط فى بناء دور العبادة.

ترقب وانتظار

كما كانت هناك مطالبات كنسية بضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية للأقباط، الذى كان محل جدل طويل؛ بسبب تعقيداته، وقلة خياراته فى حالات الطلاق والزواج المدني. وبالفعل، بدأ البابا تواضروس فى ممارسة ضغوط أكبر على الحكومة، لتغيير هذا القانون بما يتناسب مع تطلعات الأقباط. لكن رغم الجهود المبذولة، لم يتم التوصل إلى حل شامل لهذه القضية حتى الآن، مما يترك الأقباط فى حالة من الترقب والانتظار.

علاقة معقدة

تُعتبر العلاقة بين الكنيسة والحكومة المصرية من العلاقات المعقدة، حيث تميل الكنيسة فى الكثير من الأحيان إلى تأييد الحكومة، خصوصًا إذا كان ذلك يخدم مصالح الأقباط. بعد ثورة ٢٠١١، تحولت هذه العلاقة إلى ما يمكن أن يُطلق عليه "الشراكة" بين الكنيسة والدولة.

شراكة قائمة على المصالح المشتركة إذ تسعى الكنيسة إلى ضمان حماية حقوق الأقباط، وفى المقابل تسعى الحكومة إلى الاستفادة من الدعم الشعبى الذى تقدمه الكنيسة. وقد تجلى هذا التعاون فى عدة مناسبات، مثل: دعم الكنيسة للقيادة السياسية فى أوقات الأزمات، ومنها دعم السيسى فى انتخابات ٢٠١٤، والتأييد القوى للسياسات الحكومية فى مجال الأمن والإصلاحات الاقتصادية.

لكن هذا التعاون لم يكن يخلو من التحديات. فالبعض يرى أن الكنيسة قد تكون قد تخطت حدود دورها الروحي، بتدخلها القوى فى القضايا السياسية، معتبرين أن الكنيسة يجب أن تظل محايدة، مع التأكيد على أهمية عدم الخلط بين الدين والسياسة. هذا الموقف يعكس انقسامًا داخل المجتمع القبطي.

انقسام كنسي

تتنوع آراء رجال الدين داخل الكنيسة القبطية حول دور الكنيسة فى السياسة. بعضهم يعتقد أن الكنيسة يجب أن تكون فاعلة فى الشأن السياسي؛ لضمان حماية حقوق الأقباط، بينما يفضل آخرون البقاء بعيدًا عن السياسة، والتركيز على الدور الروحى فقط.

فى هذا السياق، يقول الأب بولس عوض، أحد الكهنة فى القاهرة: "إن دورنا كرجال دين هو تقديم الإرشاد الروحي، ولكننا لا يمكننا تجاهل الواقع السياسى الذى يؤثر على حياتنا اليومية. الأقباط يحتاجون إلى دعمنا، خاصة فى الأوقات الصعبة".

أما الأب ميخائيل الأنطوني، كاهن آخر، فيرى أن "التدخل فى السياسة يجب أن يكون حذرًا، وأن الكنيسة يجب أن تظل محايدة. نحن نمثل رسالة الله، ولا ينبغى لنا أن نكون جزءًا من صراعات السياسة".

مخاوف داخلية

اشتباك الكنسية مع السياسة يثير مخاوف بعض رجال الكنسية أيضًا بسبب خشيتهم من أن يؤدى الانخراط السياسى إلى إضعاف دور الكنيسة الروحي، وبعدها عن رسالتها الأساسية. هو ما يشير إلى وجود انقسامات داخل الكنيسة نفسها حول كيفية إدارة هذه العلاقة مع السياسة.

وفى هذا الصدد يقول ماركو الأمين، الباحث فى التاريخ الكنسى ومؤسس مبادرة "هيستوريا" للتاريخ المسيحي:

"من وجهة نظري، الدور المفترض أن تلعبه الكنيسة فى الشأن العام لاهوتى لا يقتصر على جانب واحد؛ بل ينقسم إلى ثلاثة أدوار متكاملة: دور أخلاقي، ودور كرازي، ودور خدمى أو مجتمعي. الدور الأخلاقى يتمثل فى أن تكون الكنيسة صوتًا للحق، والعدل، والحرية، والسلام، فى المجتمع المحيط بها، وهو جزء أصيل من رسالتها. أما الدور الكرازي، فيرتبط بالتبشير بالرسالة المسيحية، والإيمان بالمسيح يسوع، سواء للمؤمنين أو لغير المؤمنين. بينما الدور الخدمى يشمل مسؤوليتها تجاه المجتمع بكافة أطيافه، دون تمييز دينى أو اجتماعي، من خلال تقديم الدعم للمحتاجين، والسعى لسد احتياجاتهم؛ وهو ما يجعل الكنيسة فعلاً 'أمًا' للجميع".

ويضيف الأمين: "إذا كانت الكنيسة ينبغى أن تتدخل فى السياسة لحماية الأقباط، فالأمر يتوقف على تعريفنا للسياسة. إذا كنا نتحدث عن السياسة باعتبارها صياغة الأطر العامة التى تنظم علاقة المواطنين ببعضهم البعض، فالكنيسة ليست منوطة بهذا الدور، ولا يجب أن تتدخل فى تقديم القوانين أو فى العمل السياسى المباشر، حتى لو كان ذلك بدعوى حماية الأقباط".

ويوضح: "بما أن الكنيسة باتت مؤسسة تتعامل مع الدولة، وهو أمر فرضه التاريخ منذ القرن الرابع الميلادى وحتى اليوم، فلا يمكنها أن تتجاهل وجود نوع من التوازنات السياسية، لا بهدف فرض الرؤى أو الهيمنة، وإنما بهدف ضمان حياة أفضل لأبنائها، وربما أيضًا للمجتمع ككل. مضيفًا أنه من المهم ألا يتعارض هذا الحضور مع دور الكنيسة الأخلاقى كصوت للحق".

وتابع: "العلاقة الحالية بين الكنيسة والدولة، هى من أفضل المراحل التى مرت بها الكنيسة منذ عام ١٩٥٢؛ بل ربما الأفضل على الإطلاق، حتى بالمقارنة مع فترة الصداقة التى جمعت بين البابا كيرلس السادس وجمال عبد الناصر. مشيرًا إلى أننا أمام مستوى عالٍ من التعاون، يتسم أيضًا بنوع من التبعية.

ويؤكد أنه لا يمكن إنكار أن الكنيسة الآن تتماشى مع الخط العام للدولة، وهذا طبيعى كمؤسسة لها مصالح، لكنها لا تُفرض بالضرورة على الكنيسة؛ لأن هناك احتمالاً كبيرًا أن يكون رجال الدين أنفسهم مقتنعين بالرؤية التى يتم التعبير عنها".

ويشير إلى أن: "مشاركة الكنيسة فى تشجيع الأقباط على التصويت فى الانتخابات، أمر إيجابى من وجهة نظري. الأقباط عانوا من العزلة طويلًا، ومن المهم أن تحثهم الكنيسة على الاندماج الكامل كمواطنين، لهم حقوقهم السياسية مثل أى فئة أخرى فى المجتمع. مضيفًا أنه ما يرفضه هو قيام الكنيسة بتوجيههم لاختيار مرشح بعينه. دورها ينبغى أن يقتصر على الدعوة للمشاركة، دون توجيه سياسى صريح".

وعن قانون الأحوال الشخصية، يقول الأمين: "الدولة استجابت لمطالب الكنيسة القبطية بشكل جيد فى هذه المسألة. صحيح أن هناك بعض التباطؤ فى بعض المراحل، لكن هذا يعود جزئيًا إلى التعديلات والاعتراضات. موضحًا أن الكنيسة الآن لديها وضع قانونى مقنن أفضل بكثير. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى قانون أحوال شخصية مدنى يُطبّق على المصريين جميعًا، لمن يرغب فى اللجوء إليه".

ويضيف: "فى عهد البابا تواضروس، قامت الكنيسة بخطوات مهمة لتحسين أوضاع الأقباط على المستوى المؤسسي، لكنها لا تزال بحاجة إلى هيئات قانونية داخلية قوية، ليس فقط لمعالجة قضايا الأحوال الشخصية، وإنما للمساهمة فى بناء رؤية قانونية عامة للكنيسة، بوصفها مؤسسة داخل الدولة".

مشروعات خدمية

ويردف ماركو الأمين: "الكنيسة تحتاج أيضًا إلى التوسع فى مشروعاتها الخدمية داخل مصر. هناك برامج تنموية قوية تطبقها الكنيسة فى إفريقيا، لكن على المستوى المحلي، البرامج لا تزال بحاجة إلى تطوير ومزيد من الفاعلية".

وبشأن الجدل داخل الكنيسة حول الانخراط فى الشأن السياسي، يعلق الأمين: "الانقسام فى الرأى داخل الكنيسة حول هذا الملف أمر طبيعى وصحي. ليس من المفترض أن تكون الآراء موحدة، خاصة أن مفهوم السياسة نفسه يختلف من شخص لآخر، وكذلك رؤية كل طرف لدور الكنيسة ومكانتها".

ويكشف الأمين أنه: "من حيث المبدأ، لا يُفترض بالكاهن أن يكون له رأى سياسي، فالقانون الكنسى والروحى يمنع الإكليروس من الانخراط فى أى عمل سياسي. لافتًا أنه فى الواقع عبر عدد من الكهنة عن مواقف سياسية فى مراحل سابقة، وشاركوا فى حركات سياسية".

ويشير: "إلى أن الوضع حاليًا، أصبح أكثر انضباطًا. معربًا عن أمله فى أن يكون هناك حوار داخلى أوسع داخل الكنيسة، يشمل البطريرك، والأساقفة، والعلمانيين، والباحثين؛ لأن هذا النوع من الحوار هو ما يثرى التجربة الكنسية، والبابا تواضروس قام بذلك أكثر من مرة ضمن إمكانياته".

فى الختام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تعد واحدة من المؤسسات الدينية الأكثر تأثيرًا فى مصر، لكن هذا التأثير يتجاوز الجوانب الروحية ليشمل السياسة أيضًا. العلاقة بين الكنيسة والدولة فى مصر مملوءة بالتحديات والفرص، وكلما زاد تداخل الدين بالسياسة، زادت الأسئلة حول الحدود بينهما. وفى النهاية، تبقى الكنيسة مؤسسة دينية، يجب أن تحترم سياساتها الاجتماعية، مع الحفاظ على حيادها الروحي؛ لتكون مساحة آمنة ومؤثرة للأقباط.

تحقيق – مادونا شوقي